مستقبل الدولة الوطنية عولمة التهديدات في مواجهة قلة المناعة

الجزائر نموذجا

أ / زاوي رابح

جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

Abstract:

Since the treaty of Westphalia in 1648 which emphasized the state nation as a principal unit in analyzing international relations, it wasn't easy to understand the movement and dynamism of the latter in insolation from the former. As a result, it was necessary to appreciate the meaning of security starting from the unit's interior or it's borders with the other ones.

However, what is remarkable is the recession of the classical meaning of state sovereignty under the new changes brought by globalization.

Under the shadow of the increasing widespread of security menaces, its globalization and its ability to abolish borders and decrease states sovereignty, how can we appreciate the state nation's future in this problematic atmosphere? And how about Algeria's situation?

مقدمة:

منذ معاهدة واستفاليا Westphalia عام 1648 م والتي كرّست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، لم يكن بالإمكان فهم حركيّة وديناميكية العلاقات الدولية بمعزل عن الدولة الوطنية. ولذلك كان لابد أن يفهم الأمن إنطلاقا من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، أي حدودها، وهنا اندرج موضوع الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، ونتيجة لذلك عرّف الأمن بكونه بالأساس التزام حكومي سواء بالنظر إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي".

إنّ سيادة الدولة تجد نفسها اليوم منقوصة من كل جانب أمام تقدّم العولمة وزحفها المتسارع، إنّ عالم من

التدفقات العابرة للأوطان يأخذ الأفراد والمجتمعات في الحسبان ويمنحها خطوة متميزة ربما أخذ في التشكل في مواجهة عالم الدول، ويتجاوز عمله الأطر الوطنية ويفلت في كثير من الأحيان من المراقبة الحكومية، وإنّ تطور المجتمع الدولي هذا ليجسّد ما يسميه **ج. ف. بايارد** "أحدث المجتمعات"[1].

إنّ ارتباط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية، تقليديا، بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، أدى إلى اعتبار الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز **توماس هوبز** Thomas Hobbes بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون (حالة المجتمع)، بينما تعيش الدولة (حالة الطبيعة) في العلاقات الدولية، من خلال " عقد اجتماعي"، ينتج سلطة مركزية مشتركة. وربّما لا يزال هذا التصور قائما في معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.

لكن الملاحظ هو انحسار المفهوم الكلاسيكي لسيادة الدول التي كان يحميها القانون الدولي في إطار علاقات دولية مبنية أساسا على معاهدات وإتفاقيات دولية، في ظل التغييرات الجديدة ممثلة في العولمة مع ما تمثله من تراجع لسيادة الدول وبروز فواعل جديدة على غرار المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، وغيرها.

وفي ظل تنامي حدّة التهديدات العابرة للحدود وعولمتها، وقدرتها على إلغاء الحدود والإنقاص من سيادة الدول كيف يمكن قراءة مستقبل الدولة الوطنية في ظل عولمة التهديدات؟ وكيف يمكن قراءة وضعية الجزائر؟

سوف تتم معالجة هذه الإشكالية وفق العناصر التالية:

1. مكانة الدولة الوطنية في ظل العولمة.

2. واستفاليا وقدسيّة الحدود: أي واقع؟

3. الأمننة والتأسيس للتهديدات اللا تماثلية.

4. **التحول في طبيعة المخاطر والتهديدات.**

5. الجزائر وعولمة التهديدات: أي مقاربة لأي تهديد؟

1. مكانة الدولة الوطنية في ظل العولمة:

نستند في تحليلنا لمكانة الدولة في ظل العولمة إلى مجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجهها وفق تحليل **جون هارز** John Hertz، **حيث يرى أن** الدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاثة (03) تحديات رئيسية، وهي[2]:

أ.التحدي الاقتصادي: جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية، وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الأخرى.

ب.التحدي القيمي: حتى قبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حد كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، وكانت السلطة قادرة على توجيه الأفكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة، بل أن حركية البيئة الدولية تتشكل في أذهان المواطنين من منطلقات تحددها السلطة. غير أن الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات، جعلت حماية الإقليم من تسلل القيم والأفكار، أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمرًا شبه مستحيل على الدولة القومية.

ت.التحدي الأمني: يتجسد في أربعة أبعاد أساسية، وهي كما يلي[3]:

أولا: التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية، جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي. فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل حرمة الحدود. فوجود السلاح النووي في- حد ذاته -يشكل تهديدا أمنيا لأية دولة في العالم، ومن ثم أصبح في مقدور

التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الاستراتيجي.

ثانيا: إن الدولة القومية أصبحت أكثر "**تقوقعا**" من الناحية الأمنية، حيث كما تشير بعض الدراسات المستقبلية، فإنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة جدا نتيجة لتزايد التهديدات الأمنية.

ثالثا: إن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية، إذ يمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على أدق الإمكانيات العسكرية للدول الأخرى.

رابعا: إن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة، قد أحدث تغييرا في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية، فقد كان الانتقال من حلف لآخر أو مجرد الانسحاب من حلف معين يؤدي إلى حدوث خلل استراتيجي في توازن القوى، ولكن الانسحاب من الأحلاف الآن لم يعد له تلك القيمة الاستراتيجية التقليدية.

الملاحظ هو تداخل التحديات الثلاث مع بعضها البعض، كما يمكن كذلك إدراج العولمة كأحد أهم التحديات الجديدة، فهي نتيجة لزيادة تشابك العالم وتداخله (الجوانب الإقتصادية / الإعلامية / التكنولوجية)، وهو يعني ضمن ما يعنيه إعادة توزيع السلطة، فلم تعد الدولة الوطنية هي التي تحتكرها، وسيادتها لم تعد مطلقة كنتيجة بروز مستويات أخرى فوقية وتحتية. فإذا كانت الدولة هي من تحدد الإيجابي والسلبي في القيم الموزعة، فإنه في ظل العولمة يوجد تعدد للمرجعيات وكذا للمستويات ونوعيات السلطة.

2. واستفاليا وقدسيّة الحدود: أي واقع؟

إن ارتباط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية، تقليديا، بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، أدى إلى اعتبار الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز **توماس هوبز** Thomas Hobbes بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون (حالة المجتمع)، بينما تعيش الدولة (حالة الطبيعة) في العلاقات الدولية، من خلال " عقد اجتماعي"، ينتج سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشأت من أجل حماية الشعب ضدّ العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[4].

فمنذ تكريس معاهدة واستفاليا Westphalia عام 1648 م للدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية كان لابد أن يفهم الأمن إنطلاقا من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، ونتيجة لذلك عرّف الأمن بكونه بالأساس التزام حكومي سواء بالنظر إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي". وعليه لم يكن غريبا أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي. وبالتالي التأسيس لمبدأ قدسيّة الحدود كخط الدفاع الأول عن الأمن القومي للدول.

3. الأمننة والتأسيس للتهديدات اللا تماثلية:

من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، تعريف **باري بوزان Barry Buzan على أنه** "العمل على التحرّر من التهديد"[5]، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[6]. وفي سعيهما للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام أو تعارض. أساس الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضا على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[7]. وتنطلق نظرة مدرسة كوبنهاجن للأمن من اعتباره وقبل كل شيء مسعى Effort وأن الفاعلين Actors ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة" Securitization وهو مسار ترتكز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء"[8].

لقد أدّى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبنّي هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد **بوزان** من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيو واقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل[9].

أما إذا ما جئنا إلى محاولة حصر مفهوم و"إطار الأمننة "Securitization Framework"، فإننا نجد أن كل من **باري بوزان Barry Buzan وأولي ويفر Ole Weaver** يستندان في تحديده إلى ثلاثة معاني[10]، أوّلها شكل الفعل المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين والذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين، وثانيا سياق الفعل محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل، وثالثا يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل مُعرّفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميّز **بوزان Buzan** بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي[11]: الأمن العسكري الذي يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر، والأمن السياسي الذي لا يرتبط فقط بالاستقرار السياسي فحسب بل بنجاح الإصلاحات السياسية التي تؤدي إلى إحداث استقرار سياسي دائم. فحتى الأمن في مفهومه الشامل يتطلب إطارا سياسيا لدولة تسودها الحوكمة والقضاء المستقل. أما الأمن الاقتصادي فإنه يخصّ النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، ثم الأمن الاجتماعي المتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها، وكذا الأمن البيئي المختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، وأخيرا هناك الأمن الفكري. الملاحظ هو أن هذه القطاعات الخمس للأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.

بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن الأمن ليس "واقعا موضوعيا" وإنما " بناء اجتماعي"، وما عدا التهديد العسكري حسب **باري بوزان Barry Buzan وويفر Weaver ودي ويدل D. Wedel** فإنها قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، وهنا يبرز البعد التوظيفي للأمن كأحد أهم إسهامات هذه المدرسة، **وهذا البعد** لم يكن غائبا عن الدراسات في العلاقات الدولية[12].

4. التحول في طبيعة المخاطر والتهديدات:

ان مصطلح التهديد والذي أرتبط أساسا بمرحلة الحرب الباردة، كتوصيف للخطر الذي كان يمثله الخصم الايديولوجي السوفياتي. ثم استبدل هذا المصطلح أو المفهوم بمفهوم آخر يتمثل في مفهوم المخاطر، وذلك نتيجة لتعدد مصادر التهديد وتنوعها، وصعوبة التنبؤ بحدوثها وسيرورتها. إن الميزة الأساسية لهذه المخاطر أنها تهدد كل الدول والمجتمعات ولو بدرجات متفاوتة، وهذا الوضع أنتج ما يمكن تسميته عولمة المخاطر وبالتالي نوع من العولمة الأمنية لمواجهتها والحد من آثارها المدمرة. وتتمثل أهم المخاطر والتهديدات الجديدة في:

1. التحول **من الخطر السوفياتي الى الخطر القادم من الجنوب**: كان لنهاية الحرب الباردة تأثير كبير على مستوى الإنتقال من الحروب الكلاسيكية بين الدول على داخل الدول، حيث أن الأرقام تشير الى أنه من بين 27 نزاعا حدث سنة 1999، اثنان فقط كانت بين دول، إلى جانب بروز تفجير العديد من النزاعات الداخلية، والصراعات الإثنية والعرقية في أغلب مناطق

العالم، والتي لم تبق محلية فقط، بل كانت لها امتدادات إلى الخارج، بحيث أفرزت ظاهرة عولمة الأزمات الداخلية بكل ما تستبطنه من رهانات، وتكاليف، قد ترهق كاهل أي دولة، وتهديد لسيادتها واستقلالها تحت ذريعة حق التدخل.

إن نهاية الحرب الباردة، أدت الى الانتقال من التقسيم الأفقي للعالم، بين شرق وغرب الى تقسيم عمودي شمال وجنوب، وهذا له أثره طبعا على إدراك الظروف الأمنية، حيث ان فكرة التغلب على التوترات بين الشرق والغرب، وذلك بإحداث توترات أخرى بين الشمال والجنوب، مرتبطة بالتكتلات الجيواستراتيجية. بالمقابل محاولة دول الشمال، ومن خلال الخطاب السياسي والاعلامي، اظهار نفسها بأنها حريصة على الاقتصاد والأمن الإنساني أكثر من العلاقات العسكرية[13].

2. **التحول في مفهوم وطبيعة العدو:** ان فكرة العدو وفق المفهوم التقليدي للأمن لم تعد موجودة لكون المفهوم تغير خاصة مع تقلص الحرب بين الدول، وذلك في ظل تزايد الديمقراطيات والتي تتنافس بين بعضها البعض، بعيدا عن الصدام والحرب[14]. هذا الوضع أدى إلى الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي كمشكلة، الى النظر الى الأفراد أنفسهم على أنهم هم المشكلة في حد ذاتها حتى ولو كانوا يعيشون في ظل دولة تبدو ظاهريا صديقة، وربما يكون معظمهم مقيمين في مجتمعات غربية[15].

3. **التوسيع في مفهوم التهديد والأمن:** هذا التوسع الذي أصبح يغطي حيزا كبيرا يتجاوز الدفاع التقليدي، ولقد اتسم هذا التحول في شكلين أساسيين:

-أشكال العنف التي تمثل أعلى تهديد لأي سياسة أمنية، حيث اتسع وتحول من الحروب بين الدول، ليشمل أنواعا مختلفة من الصراعات الداخلية والمناهضين العابرين للدول(الإرهابيين)، ولكن أيضا عدم احترام القوانين الداخلية وانتشار الجريمة وغيرها.

-ان الهدف الأمني لأية حكومة وطنية بالدرجة الأولى، هو حماية مواطنيها وحقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات من دون وجود حد فاصل بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي[16].

5. الجزائر وعولمة التهديدات: أي مقاربة لأي تهديد؟

تعد الظاهرة الإرهابية إحدى أهم التهديدات التي عرفتها الجزائر والتي كان لها دور في إدخال البلاد لعشرية كاملة من العنف، فالحديث عن نشأة الخطر الإرهابي في الجزائر يدفعنا إلى الحديث عن تاريخ أصولها، ولكن على حد وصف **إلياس بوكراع** إلى أي حد يجب أن يتوغل الباحث في التاريخ حتى يستطيع فهم نقطة انطلاقه. فظهور العمل الإرهابي يعني بأن القوى الاجتماعية والاقتصادية والأدوات السياسية وحتى الفكرية كانت مواتية وجاهزة لإثارة الانتقال إلى العمل، ومشكلتنا ليست تفسير الانتقال إلى العمل الإرهابية وإنما البحث في جذوره[17]. ولعل ما يهم أكثر في هذا المسار التاريخي الذي صنع من الدين، أي الإسلام، إيديولوجية سياسية في معانيها القوية والتي صنعت بدورها، انطلاقا من مستوى معين من التحول، صورة معينة من الصور السياسية تنطوي على الانتقال إلى العمل الإرهابي، وبالتأكيد فإن هذا المسار ليس مسارا تصوريا بحتا، والإيديولوجية لا تولد الوقائع إلا انطلاقا من المكان الحقيقي التي ولدت فيه.

هذا ما يجعلنا أمام تحليل تحولين هامين، يتعلق الأول بالتحول من الإسلام الى الإسلاموية، والثاني يتناول التحول من الإسلاموية الى العنف الإسلاموي وبالتالي الدخول في الصراع الامني مع ظاهرة الإرهاب. يلخص **إلياس بوكراع** أهم الأسس التي تلخص الجذور الفكرية للإرهاب في العناصر التالية[18]:

1.القطيعة مع الإدراك المشترك ونظام القيم السائد، وتتوقف هذه القطيعة مع الإدراك المشترك ونظام القيم القائم على تكوين جماعة فكرية موحدة.

2.بناء هوية اجتماعية فوقية أو تحتية.

3.اختزال العمل السياسي في أعمال العنف، حيث انه في المفهوم الإرهابي ليس هناك خصوم وإنما أعداء.

4.بناء خرافة جماعية، حيث أن الإيديولوجية الإرهابية هي إيديولوجية شمولية.

فعلى الرغم من قدرة الجزائر وحنكتها في مواجهة ظاهرة الإرهاب، إلا أن الواقع الجيوستراتيجي الحالي الذي تعرفه، خاصة بعد أحداث الحراك العربي وتداعياته، وتنامي حدة الأزمات في دول الجوار، يدفعنا إلى محاولة تقديم تقييم للمقاربة الجزائرية المنتهجة للتعامل مع التهديدات القائمة، وأهم ما يمكن ملاحظته هو:

أ. سياسات تقليدية في مواجهة تهديدات متجددة:

ان المتتبع للتعامل الجزائري مع مختلف الأزمات والمشاكل، التي تواجه الفرد والمجتمع الجزائري، وطبيعة المقاربات والتصورات التي تطرح لفهم أي ظاهرة، ومن ثم تقديم الحلول المناسبة، عادة ما تكون تجزيئية وخاضعة للأحكام الجاهزة، والاقتصار على دراسة الأعراض والنتائج، من دون الغوص في عمق المشكلة، والبحث عن الأسباب الجوهرية التي تتحكم في الظاهرة المطروحة. كما قد تميع المشكلة، وذلك بإدخالها دائرة التسييس والذرائعية والتبرير، وهذا ما يصعب من اتخاذ موقف منها، بسبب عدم القدرة على تحديد المسؤوليات، وذلك نتيجة لتعدد التأويلات والتفسيرات.

فظاهرة الإرهاب مثلا، وبالرغم ما حقق على المستوى الأمني، الا أن هذه الظاهرة لم تزل تشكل تهديدا كبيرا للأمن الجزائري، لأنه في تقديري مرتبط بأسباب الظاهرة وليس بنتائجها، فعدم معالجة الأسباب هو ما يطرح الأسئلة الجوهرية حول مرحلة ما بعد الارهاب، وذلك استنادا للآليات التي طرحتها الدولة الجزائرية لمعالجة الظاهرة، بداية من قانون الرحمة، مرورا بالوئام المدني، وصولا إلى المصالحة الوطنية. فإن القضية لا تتعلق فقط بهذه الآليات وإنما بما تفرزه من آثار ونتائج "حيث يجب فتح نقاش حول هذه القضايا، وجمع المعلومات حول الظاهرة الإرهابية في الجزائر وتحليلها بهدف معالجة أسبابها حتى لاتتكرر"[19].

ونفس الشئ يقال، حول مختلف المخاطر التي تهدد الجزائر، من مخدرات، التهريب، الأمراض المستعصية كالإيدز، الهجرة السرية وغيرها. حيث تراكم المشكلات والأزمات، وسياسة "البريكولاج" هي الطاغية والمهيمنة.

ب. أمن من وضد من؟ الدولة /النظام / السلطة:

ان الصراع في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، في جزء كبير منه يدور بين من يحكم، أي صراع على السلطة. هذه المقاربة التي تفسر جانبا ذا أهمية بالغة، للأحداث التي عرفتها الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر، حيث تم تكريس نوع من الانفصال بين الدولة والمجتمع، حيث تم تحييد هذا الأخير، إن لم نقل أنه أصبح ساحة للصراع وتصفية الحسابات. فالصراع بين الجبهة الاسلامية للإنقاذ المحلة سابقا والسلطة الحاكمة، ظهر وكأنه صراع بين طرف يحكم، يعتقد أنه الأولى بالحكم، وآخر يعتقد أن حقه سلب منه ويجب أن يسترده. وبين هذا وداك ظل المواطن بين ارتياب الأول، وتكفير الثاني. أما على الصعيد الخارجي، فقد تبنت الدولة سياسة خارجية، هدفت أساسا إلى تدعيم شرعية الدولة، وذلك من خلال الدفاع عن شرعية إلغاء الانتخابات، وشرعية محاربة الإرهاب، ومن خلال تبني فكرة إنقاذ الدولة من الإسلاميين الذين يهددون البناء المؤسساتي والسياسي الجزائري[20].

ج. العمق الإفريقي/ البعد المتوسطي:

يشير الكثير من المتتبعين للسياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى كونها فقدت الكثير من النقاط والمساحات لصالح فواعل أخرى، في صورة الجار المغربي الذي إنتهز الفرصة ودعم علاقاته مع دول الحزام الأمني، بل وإمتد إلى أكثر من ذلك عندما عزز من موقعه الإقتصادي في منطقة غرب إفريقيا، حتى أن هناك من ينظر للسياسة الخارجية المغربية على أنها تنتهج نفس الخط الذي كانت تعتمده الجزائر في سنوات السبعينات، ولعل مما يعزز هذا الطرح هو تعامل السياسة الخارجية الجزائرية مع الملفات العالقة في المنطقة، حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

-بالنسبة لملف الصحراء الغربية، الدعم الجزائري مازال مستمرا والموقف ثابتا، ولكن هذا لا يخفي أن هناك الكثير من الدول الإفريقية وحتى الغربية من تخلى عن موقفه وأصبح يدعم الطرح المغربي.

-بالنسبة للأزمة المالية والليبية، أبانت التطورات المتسارعة للملفين أن الموقف الجزائري القاضي بعدم التدخل هو موقف حكيم إلى أبعد الحدود، على الرغم من بعض الإنعكاسات السلبية له، في صورة تزايد التدخلات الخارجية للقوى الكبرى، وكذا إنتقال العمليات الإرهابية إلى العمق الجزائري في صورة إعتداءات تيقنتورين، وإنتقال الأسلحة على الحدود المالية والليبية.

-المتوسط يبقى هو الأخر واجهة وعمق هام للجزائر، لكونه يحظى بإهتمام القوى الكبرى وكذا ديناميكية العلاقات الموجودة فيه، فهو يظل مجالا جيوستراتيجيا بإمتياز يمنح للجزائر العديد من الخيارات.

د. إرتفاع حدة الإنفاق العسكري / التنمية الإقتصادية:

تظهر الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات والمراكز البحثية المختصة بأن حجم الإنفاق العسكري الجزائري في إرتفاع مستمر وبوتيرة متسارعة، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية في مشروع قانون المالية سنة 2015 رصدت ميزانية هامة للدفاع، فاقت قيمتها 13 مليار دولار، أي ما يعادل 11.6% من إجمالي الميزانية التي تفوق 112 مليار دولار، في مقابل تخصيص حوالي 6.95 مليار دولار لوزارة الداخلية التي تقاسم وزارة الدفاع في عمليات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة مالمنظمة، لتبلغ ميزانية الزارتين معا ما يعادل 19.95 مليار دولار، وهو ما يعادل 17.8 % من ميزانية الدولة لسنة 2015[21]. في مقابل إتجاه السلطات إلى فرض سياسات تقشفية في قطاعات الإقتصاد الوطني، ليكون السؤال المطروح كالتالي: أليست التنمية الإقتصادية الداخلية قادرة على الحد من حالة اللاإستقرار بدل إنفاق متزايد على عدة عسكرية موجهة بالأساس للتعامل مع تهديدات تماثلية، في حين أن ماهو سائ هي تهديدات لاتماثلية في صورة الجريمة المنظمة، القرصنة المعلوماتية، وغيرها؟

الخاتمة:

تفرض عولمة التهديدات المتنامية على الدولة الوطنية مزيدا من الإنفتاح على حساب سيادتها وتلاشي مزيد من حدودها الكلاسيكية، فالدولة الوطنية لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بعد أن عرفت صعود فواعل أثبتت التجارب قوتها وتنظيمها وسيطرتها على شكل ومسار العلاقات الدولية.

كما تعكس التهديدات المتعددة من حيث المصدرو التأثير إلى حد بعيد تأثير التكنولوجيا من جهة، وتلاشي حدود الدولة من جهة أخرى، فلم يعد التهديد كلاسيكيا يأتي من الدول المجاورة بصفة مباشرة، بل من داخل الدولة في حد ذاتها، وهو ما أضعف من قدرة الدولة على فرض قيمها وأداء مهامها لصالح فواعل أخرى أكثر تنظيما وتأثيرا.

الهوامش:

(1) للمزيد أنظر في: ج. ف. بايارد، **"ثأر المجتمعات الإفريقية"**، السياسة الإفريقية، سبتمبر 1983، وأيضا عمر بغزوز، **" فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر، والتهديدات في إطار العولمة"**، الفكر البرلماني، العدد: 06، جويلية 2004، ص. 182.

(2) وليد عبد الحي، **" تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية"**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع، ص. 85.

(3) **المرجع نفسه.**

(4) مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص ص. 52 -54.

(5) التعريف الذي اقترحه باري بوزان ثم الجامعي الفرنسي **داريو باتيستيلا Dario Battistella** ، تبسيط لمعنى تعريف **أرنولد ولفرز** (ينتمي إلى المدرسة الواقعية) لعام 1952 وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، للمزيد أنظر في:

Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, Paris: Presses de Sciences Politique, 2003, P. 432.

(6) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص. 13.

(7) Barry Buzan, **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, PP. 18-19.

(8) Charles P. David et Jean Jaques Roche, **Théories de la Sécurité**, Paris: Edition Montchrestien, 2002, P. 106.

(9) Kenn Booth and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1995, PP. 176-177.

(10) Matt McDonald, « **Securitization and the Construction of Security**», consultation Date: 20/06/2011, available in: http: //www. sagepub. com/cgi/content/abstract/14/4/563.

(11) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص. 17 -18.

(12) فقد لاحظ كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي في السبعينات توظيف القادة الأمريكيين للأمن القومي خلال فترة الحرب الباردة كشعار للسياسة الأمريكية لحشد الدعم لسياساتهم. ومازال الأمن مستمرا إلى اليوم من خلال تصرفات بعض الأنظمة الغربية اتجاه قضايا معينة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدفاع عن المصالح الاستراتيجية.

(13) ج. ك، بيلز، **عالم أبحاث السلام في منظور أربعين عاما**، ترجمة: حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، الكتاب السنوي، ، 2006، ص. 66.

(14) Xavier Raufer, guerre, **hostilité, chaos au début du XXXème siècle, défis et définitions**, conseil de la nation, colloque international mondialisation et sécurité, 2002, P. 1

(15) ج. ك، بيلز، **المرجع السابق**، ص. 69.

(16) **المرجع نفسه.**

(17) إلياس بوكراع، **نشأة الخطر الإرهابي في الجزائر**، ورقة مقدمة في "الأيام البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني"، 11 -12 نوفمبر 2001، مجلس الأمة، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزء الأول، 2003، ص. 100.

(18) **المرجع نفسه**، ص ص. 4 -5.

(19) أحمد عظيمي، **مستوى الإرهابيين لا يؤهلهم للجدال الفكري**، جريدة الخبر، الخميس 3 أفريل2008، السنة الثامنة عشر، العدد5286: ، ص. 3.

(20) ملاح سعيد، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 -2005.

(21) موقع العربية.نت، **" الجزائر: 20 مليار دولار موازنة الدفاع في 2015"**، تاريخ الاطلاع: 2015/06/15، على الرابط التالي: http: //www. alarabiya. net/ar/north+africa/algeria/2015/08/25/